ملاحظات حول الحركة القومية الكردية

د. ميلاد المقرحي *

من المؤكد ان مشكلة الاقليات في العالم تهتم بدرجات مختلفة اغلب النظم السياسية في العالم اليوم وهي أيضاً مشكلة لابد من العمل على ايجاد حلول ملائمة لها، ومن المؤكد أيضاً ان النظم السياسية الشيوعية والغربية على السواء لم تأت حتى الآن بحل مناسب ومرض لهذه المشكلة، كما انها لم تضع حداً لمسألة التعدي على الحقوق الاجتماعية والسياسية أو في كلمات اخرى الحقوق القومية والانسانية لهدف الاقليات، لا شك ان أية محاولة تقوم بها أية اغلبية للنيل من هذه الحقوق الانسانية لهذه الاقليات تمثل عملاً تعسفياً وظالماً. ان المشكلة القائمة هي مشكلة النظام السياسي المتبع في مختلف الدول التي توجد بها اقليات والتي لم تحاول ان تجد حلاً لهذه المشكلة بالطرق السلمية العادلة، ومن المؤكد ان الاقليات في ظل نظام سياسي عادل ستتاح لها لأول مرة فرصة حقيقية في ان تحكم نفسها بنفسها أو على الاقل ان تشارك في تدبير و إدارة شؤونها.

إذاً فمسألة الاقليات يجب ان تدرس كجزء من النظم السياسية العالمية، والمشكلة في جوهرها تتعلق بالصراع الطبقي الذي يبدو أكثر وضوحاً في نظام الاحزاب، في النظم السياسية الشيوعية والغربية، مثلاً يستخدم النظام الحزبي كوسيلة للسيطرة على الشعب أي من يسيطر على الحزب أو الاحزاب يستطيع أيضاً ان يفرض سيطرته على الحكومة والشعب، وينهض كدليل على ذلك النظام السياسي الحاكم في كل من الصين، الاتحاد السوفياتي، العراق، بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية.

ان النظام السياسي العادل هوالذي يساعد الشعب على ان يحكم نفسه بنفسه أو على الأقل يشارك في الحكم وذلك بدون اللجوء إلى وسطاء وعند ذلك فقط يمكن للاقليات ان تقرر مصيرها في ظروف متجانسة، وفي حالة تأسيس نظام حكم

---

* استاذ مساعد بقسم التاريخ، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي.

ذاتي يمكنها ان تحقق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاركة في نظام سياسي عادل وواقعي، ولكن النظم السياسية الحالية لا تساعد على منح الاقليات حقوقها القومية والانسانية لأن المشكلة تكمن في النظام السياسي الانتخابي البرلماني ونظام الاحزاب السياسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الذاتية الخاصة كما هو الحال في المجتمعات الغربية الرأسمالية. اما النظم السياسية الشيوعية فهي تبجل طبقة واحدة على الطبقات الاخرى، كطبقة العمال مثلاً، وذلك بواسطة الاحزاب السياسية وعلى هذا الاساس فان نظام الاحزاب السياسية في المجتمعات الغربية والشيوعية هو جوهر المشكلة إذ أنه يمثل الحاجز بين الشعب والحكومة.

لا شك ان الاقليات ذات الاعداد الكبيرة لا تستطيع ان تلعب دورها بسهولة في دولة تريد ان تحافظ على وحدتها وتماسك بنائها الاجتماعي، إذاً من أجل حل مشكلة الاقليات ينبغي ان يعطى لها قدر من الاستقلال الذاتي داخل حدود الدولة وذلك عن طريق تكوين اقليم أو اقاليم تدير شؤونها أو تكوين نظام اتحادي تعطى فيه سلطة خاصة لهذه الاقليات وذلك في حدود المنطقة الاقليمية فقط، وقد منحت الحكومة العراقية المناطق الكردية في شمال العراق حكمها الذاتي وفقاً لاتفاقية 11 مارس 1970م، وعند امكانية منح الاستقلال الكامل أن لا يترتب على ذلك اضطراب في شؤون الدولة المدنية، فان ذلك بطبيعة الحال يقدم حلاً آخراً، ولكن يبدو أنه من الصعب تكوين دولة قادرة على البقاء للاكراد أو للمسلمين في الفلبين مثلاً، لان ظروف هذه الدول التي توجد بها هذه الاقليات لا تسمح لها بذلك وتفرض حلاً آخراً، وهو منح هذه الاقاليم ذاتية الاستقلال ولكن مع مراعاة انه في حالة وجود التعسف والظلم ضد اقلية معينة فإن ذلك يعني انه ليس هناك امكانية لهذه الاقلية مواصلة الحياة تحت ظل هذا الحكم الجائر ولعل خير الامثلة على ذلك مشكلة شمال ايرلندا التي يمكن ان تنتهي باتحاد شمال ايرلندا بجنوبها. إن أي وسيلة تحاول تحطيم وجود الاقليات تعتبر سياسة غير عادلة وتعطي سياسة الحكومة التركية الآن مثالاً واضحاً على ذلك.[1]

وهناك نقطة اخرى تحتاج إلى توضيح هنا وهي ان الاقليات تختلف عن

---

(1) جمال بنيز، حول المسألة الكردية (الاتحاد الوطني للطلاب الاكراد في اوروبا 1969م)، ص 32-34.

حركات التحرر الوطني، في الوقت الذي تبدو فيه الاقليات كمجموعات بشرية فقدت روحها القومية وتواجه مسألة اخطر من ذلك وهي امكانية ذوبانها، نجد ان القومية تغذي وتدفع بحركات التحرر الوطني إلى الامام، وينبغي ان نلاحظ ان هناك نوعان من الاقليات: أقليات تشكل جزءاً من أمة كالأكراد مثلاً وأقليات لا تملك أمة تستند إليها. هذه الدراسة مركزة على الاقلية الكردية التي تنتمي إلى الأمة الكردية واطارها الاجتماعي هو القومية الكردية.

ومن المؤكد ان الاقلية الحقيقية هي الاقلية القومية وهي عبارة عن جماعة بشرية تنتمي إلى قومية اخرى. وهكذا يتضح لنا ان الاكراد يشكلون اقلية قومية تاريخية تحت سيطرة دول أو مجتمعات تنتمي إلى قوميات اخرى.

كلمة كردستان استعملت لأول مرة في القرن الرابع عشر اثناء الحكم السلجوقي ويمكن العثور عليها في كتاب «نزاهة القلوب» الذي ألفه «عبدالله مستوفي» بين سني 1335-1340م، وكردستان تسمى في ايران «الغرب» وفي العراق «الشمال»، اما في تركيا فجغرافياً تعرف بالاناضول الشرقي أو الجنوب الشرقي، اما في سوريا فهناك مناطق عربية تفصلها عن بعضها البعض بشرياً، على أية حال فأنها تشكل امتداداً لكردستان التركية والعراقية. كردستان تساوي مساحة فرنسا تقريباً بالاضافة إلى الصعوبات التي تعترض الباحث عند محاولة تعيين أو رسم حدود كردستان، ثمة صعوبة اخرى تتعلق بتحديد عدد سكان كردستان، لواردنا تقدير العدد الحقيقي للاكراد المنتشرين في عدد من الدول: تركيا، العراق، سوريا، ايران، الاتحاد السوفييتي، وافغانستان لوجدنا ان الاحصاءات الرسمية لهذه الدول تعطي ارقاماً متفاوته إلى حد كبير.

فبعض المصادر لا تعترف بوجود الأمة الكردية اطلاقاً وهي أيضاً تميل إلى تخفيض عدد الاكراد إلى الحد الادنى، فمثلاً بعد المذابح الكبيرة التي جرت في القرن الماضي في تركيا والتي هي موطن نصف الاكراد جميعاً حذفت كلمة «كردي» تماماً من اللغة التركية بالإضافة إلى ذلك فإن تاريخ الاكراد يدرس في تركيا على اعتبار ان الاكراد اتراك يسكنون المرتفعات الجبلية وقد نسوا لغتهم الاصلية وهي اللغة التركية، وهكذا يبدوا حالياً ان الاكراد ليس بامكانهم الحصول على معلومات يعتمد عليها بشأن عدد الاكراد في تركيا من السلطات الرسمية التركية والباحث في تاريخ الاكراد المعاصرين يواجه نفس الصعوبات لدى السلطات الايرانية التي تعتبر الاكراد

ايرانيين، إذاً السلطات الرسمية في تركيا وايران لا تعطي أرقاماً صحيحة رسمية تدلنا على عدد الاكراد في هذين القطرين.

ان عدد سكان كردستان إذاً ليس محدداً إذ تتأثر الارقام التي يوردها الكتاب عادة بتعاطفهم وتحيزهم. فبينما يزعم بعض الكتاب ان عدد الاكراد لا يزيد عن سبعة ملايين نسمة يرى آخرون ان عددهم حوالي اثنى عشر مليون نسمة ونلاحظ ان المصادر الكردية نفسها تورد ارقاماً مبالغاً فيها إلى حد ما وذلك نظراً لسخط مؤلفيها على الموقف الذي تقفه السلطات في كل من ايران وتركيا، إذاً المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير عدد الاكراد غير متوفرة.

وقد نشأت فكرة القومية الكردية في بداية القرن العشرين في صفوف الاكراد الذين كانوا يعيشون في مدينة القاهرة فقد اهتمت وطالبت مجموعة من الشباب الكردي المثقف بتوحيد الاكراد واكدوا بشدة على القومية الكردية وهم بذلك قد ساروا مساراً قومياً، مسار القوميين الاتراك والقوميين العرب، ففي سنة 1908م، أسس آل بدرخان جمعية سياسية على مستوى صغير على الاقل في البداية وصحيفة بعنوان كردستان في القاهرة، كما قام الشباب الكردي المؤمن بفكرة القومية الكردية بانشاء ناد كردي واصدار مجلة كردية وفي نفس السنة تأسست المنظمة الكردية السياسية الأولى في استنبول وقامت باصدار جريدتي كرد وترك، والشمس الكردية، وفي سنة 1910م، تأسست جمعية الرجل الكردي وكان مؤسسو هذه الجمعية من الطلاب ورجال القانون، كما شكل الطلاب الاكراد والدارسون في استنبول في نفس السنة نادياً سياسياً يعمل من أجل نشر الوعي القومي بين الشباب الكردي كما ظهر عدد آخر من المنظمات والاندية السياسية.[1]

وعندما قامت الحرب العالمية الاولى قررت الحكومة التركية اغلاق جميع هذه الصحف متخذة من ظروف الحرب سبباً لاغلاقها، وفي حين انتقلت الاندية والتنظيمات السياسية الكردية إلى مرحلة العمل السري، والواقع ان اغلب هذه المنظمات السياسية لم تعمل في كردستان بل بقيت خارجها في هذه المرحلة من تطور القومية الكردية، وفي اعقاب الحرب العالمية الأولى بدأت المرحلة الثانية من القومية الكردية

---

(1) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية (بيروت، 1973م)، ص 18-36.

وذلك عندما تشكلت اللجان الكردية في كل من القاهرة واستنبول، وقد خاف الاكراد ان يكون الحلفاء يفضلون تشكيل جمهورية أرمنية على حساب الاكراد فتحالفوا مع زعماء وقادة الارمن في باريس من أجل التخلص من أي صراع آخر من شأنه ان يضعف مطالب الطرفين، وبالفعل توصل الطرفان إلى اتفاق حول هذا الموضوع وبعد ذلك قدم الطرفان مذكرة مشتركة إلى مؤتمر السلام تبين حدود كل من الأرمن والأكراد وقد أثمر هذا العمل عندما اعترف الحلفاء في معاهدة سيفر في 10 اغسطس 1920م، في المواد رقم 62-63-64 بحقوق الأرمن والأكراد بإقامة دولة مستقلة لكل منهما وفي هذا المجال نلاحظ ان الدول الاستعمارية الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا قد قررتا وصممتا على تمزيق الدولة العثمانية وخلق كيانات ودويلات وأنظمة سياسية صغيرة موالية لهم يستطيعون السيطرة عليها وقد حدث هذا فعلاً عندما اتفقت بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة فيما بينهما وذلك في معاهدة «سايكس بيكو» وذلك في مايو 1936م.[1]

إلا أن موضوع تحقيق المطالب الأرمنية والكردية كان في الواقع موضوعاً جانبياً بالنسبة لبريطانيا وفرنسا لماذا؟ لأن فرنسا وبريطانيا كانتا أكثر اهتماماً بتحقيق اهدافهما الاستعمارية في المنطقة ومع ذلك نلاحظ ان هذا الأمر المهم جداً في تاريخ تطور الحركة الكردية الحديثة، ان معاهدة سيفر كانت أول اتفاقية دولية سياسية تعترف بحقوق الاكراد وتوصي بالحكم الذاتي لهم في كل من ايران وتركيا، إلا أن الاوضاع الدولية في تلك الفترة لم تكن في صالح الشعب الكردي وحتى القومية الكردية، فتغير نظام الحكم في تركيا وظهور كمال اتاتورك القومي التركي الذي رفض ان يعترف بالقومية الكردية، بالإضافة إلى توقيعه معاهدة لوزان (24-6-1923م)، كل هذه العوامل قضت على احلام وآمال ورغبات الاكراد في تحقيق كيان قومي مستقل، لكن على الباحث في تاريخ الحركة القومية الكردية الحديثة ان يلاحظ ان اتفاقية سيفر اعترفت بحق الاكراد في تشكيل دولة كردستانية واتفاقية سيفر هي جزء من المعاهدة الشاملة، وهي معاهده فرساي التي وقعت ي 28 يونيو 1919م، ومعاهدة فرساي هي معاهدة سلام مع ألمانيا بعد هزيمتها المريرة في الحرب العالمية الأولى، لقد اشترك في توقيع معاهدة سيفر

---

(1) ادمون غريب، المرجع السابق، ص 19-30.

كل من بريطانيا، وفرنسا، واليونان، وايطاليا، ورومانيا، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وبلجيكا، واليابان، والحجاز، وأرمينيا السوفيتية من جانب، والحكومة العثمانية من الجانب الآخر، كما حضر المؤتمر وفد القوميين الاكراد وقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا على تشكيل دولة كردستانية تتمتع بالحكم الذاتي وربما بالإستقلال فيما بعد، والسؤال المهم حول هذه المعاهدة يتعلق بالدور البريطاني الفرنسي في المؤتمر، هل كانت بريطانيا وفرنسا تنويان فعلاً وحقاً مساعدة الاكراد في انشاء دولة كردستان؟

الاجابة بالنفي بطبيعة الحال، فالغرض الحقيقي كان ايقاف التوسع لثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا، وذلك عن طريق اقامة دولة مختلفة اقطاعية تكون بمثابة دويلة حاجزة أو محايدة واقعة بين دولتين لكي تحول دون حدوث أي تصادم بين تركيا وروسيا السوفياتية وأيضاً كنقطة استراتيجية ضد الاتحاد السوفييتي قريبة من حقول النفط في القفقاس وشمال العراق وايران.[1]

وقد اعتقدت بريطانيا انه في حالة قيام هذه الدولة فستكون تحت الحماية البريطانية المباشرة وكانت أيضاً تسعى لفصل ولاية الموصل عن تركيا ووضعها تحت سيطرتها خاصة بعد اكتشاف النفط في الموصل مسألة مهمة جداً والسبب في ذلك يرجع إلى الدولة الكردية المقترحة وبناءاً على ذلك يمكن استنتاج أن السيطرة البريطانية على تلك الدولة تعني السيطرة على الموصل مصدر النفط في شمال العراق، وفي الواقع أن الاتفاقية استبقت التقسيم النهائي للدولة العثمانية بحيث تكون الدولة التي سيتم انشاؤها تحت سيطرة بريطانيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

إن اتفاقية سيفر في الواقع منذ البداية بالحكومة العثمانية التي وقع وفدها على بنود تلك الاتفاقية سرعان ما فقدت سيطرتها في أكثر المناطق الاناضول الشرقية «وهي كردستان التركية» فقد رفضت الحكومة التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال الاتفاقية، كما رفضها المجلس الوطني التركي وفي اتفاقية لوزان التي اشرنا إليها لم يرد ذكر المسألة

---

(1) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية (بيروت، د. ت)، ص 65-116.

(2) لوقا زودو، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، (بيروت، 1969م)، ص 91-100.

الكردية ابداً في أي نص من النصوص ولم تنص إلا على الاشارة إلى احترام الحقوق الدينية والثقافية، لقد ساندت الصحافة التركية سياسة الحكومة التركية تجاه الاكراد واعلنت احدى الصحف بأنه ليس هناك قضية كردية عندما تظهر البنادق التركية، وهذه اشارة إلى ثورة سنة 1925م، والتي قام بها الاكراد وقد تمكنت القوات التركية من القضاء عليها بسرعة. إن اتفاقية سيفر إذاً، لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنضال القومي الكردي. صحيح ان الاتفاقية قد نصت على حقوق الاكراد القومية الانسانية، وذلك حدث للمرة الاولى في اتفاقية سياسية دولية. ولكن سواء نصت هذه الاتفاقية على حقوق الاكراد القومية ام لم تنص فهي غير ذات قيمة للحركة القومية الكردية في الوقت الحاضر.

الاكراد كانوا ومازالوا يناضلون من أجل كيان الأمة الكردية القومي ومن أجل المحافظة على القومية الكردية وفي سبيل بناء الدولة الكردية، ولكن ما هو المقصود بهذه المصطلحات الأمة، القومية، الوطن؟ وما هي الاسباب التي تدفع بالجماعات البشرية كالأكراد مثلاً على النضال من أجل تكوين دولة خاصة بها وتجعلها تشعر بأنها أمة، لا شك أن القومية يمكن ان تعرف بأنها مشاركة قومية روحية بين أولئك الذين ماتوا أو الذين مازالوا أحياء والذين سيولدون في المستقبل فهي في جوهرها عبارة عن شعور ما لأمة نحو الوطن نتاج لهذا الشعور القومي.

إذاً فالقومية هي نتاج شعور الأفراد واعتقادهم بوجودها ولا يكون لهذا الشعور القومي أية وجود إلا إذا توافرت المقومات المشتركة وهي وحدة الأرض واللغة والتاريخ والمصلحة المشتركة والتي تجعل الأفراد يتجهون اتجاهاً اجتماعياً قومياً تلقائياً، وهي أيضاً دعوة سياسية واجتماعية في آن واحد مصدرها شعور ابناء الأمة الواحدة كالأمة العربية أو الأمة الكردية بمقوماتهم الاساسية وبأنهم يشكلون مجموعة بشرية مميزة عن غيرها ومن حقها التكتل في وحدة قومية سياسية مستقلة.

لا شك ان الرابطة الاجتماعية القومية تعمل تلقائياً على دفع الجماعة البشرية الواحدة نحو استمرارية النضال من أجل المحافظة على البقاء وفي سبيل المحافظة على كيانها القومي، وفي ضوء هذا الرأي يمكننا ان نشرح سر بقاء واستمرارية الحركة القومية الكردية ومن المؤكد ان السبب الجوهري للانتفاضات القومية الكردية يكمن في النزاع القومي عند الاكراد الذي اقترن بالاضطهاد القومي الذي كانت ومازالت تمارسة

تركيا والعراق ضد الاكراد وليس مجدياً إصدار أية احكام محددة على مستقبل الحركة القومية الكردية، ولكن الشيء المؤكد هو أن نضال الاكراد سوف لن يؤدي إلى كردستان مستقلة تضم اكراد تركيا وايران والعراق ولن تسمح تركيا ولا ايران ولا العراق، كما يلاحظ ادمون غريب للأمور ان تصل إلى هذا الحد.[1]

(1) ادمون غريب، المرجع السابق، ص 122.